السفارة العمانية استقبلت مواطنيها للمشاركة في الانتخابات

السفير العماني يدلي بصوته في انتخابات البلدية العمانية

موظفو السفارة يرشدون المواطنين

خلال استقبال السفارة لمواطنيها المقيمين في الكويت للمشاركة باختيار ممثليهم

المعشني: المجالس البلدية إضافة جديدة لمنهج الشورى في عُمان

■ الانتخابات تتم بتوجيهات من جلالة السلطان قابوس بن سعيد لتوسيع قاعدة الشورى ■ الأوضاع في السلطنة مستقرة ونسعى إلى إثراء العملية التطويرية الشاملة

كتب فارس العبدان

اكد السفير العماني بدولة الكويت سالم المعشني ان الاوضـاع في سلطنة عمان مستقرة في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة متمنيا لكل الدول الصديقة الامن والاستقرار مضيفاً مثلما يقولون هذا ربيع ولعل وعسى ان نرى زهور الربيع. واشار على هامش استقبال السفارة العمانية مواطنيها المقيمين في الكويت للمشاركة في انتخابات المجالس البلدية الى ان انتخابات المجالس البلدية تقام لأول مرة معبرا عن فرحته بهذا العرس الديمقراطي الجميل، مشيرا إلى أن المجالس البلدية في عمان تعد اضافة جديدة لمناهج الشورى واحد ابرز الدعائم الحديثة في مسيرة التنمية والتطوير التي تشهدها سلطنة عمان في جميع النواحي. وقال ان هذه الانتخابات تتم بتوجيهات من جلالة السلطان قابوس بن سعيد لتوسيع قاعدة الشورى في جميع النواحي البرلمانية والرقابية التي تساهم في اثراء العملية التطويرية الشاملة في عمان. واوضح ان هذه الانتخابات اضافة جديدة لعملية الديمقراطية حيث سيكون هناك المساهمة في تعزيز وتفعيل كل جوانب الشورى من حيث الاقتراحات والاراء ليخدم كل نائب ولايته.

وقال ان المواطن العماني واع ومدرك لهذه الاهمية حيث ان اختياره للمرشح المناسب سيساهم ويعزز من الدور الايجابي في تفعيل هذه الجوانب الديمقراطية. ولفت الى ان الانتخابات اقيمت بشكل الكتروني بالاضافة الى الاستعانة بالورقي ليكون النظام دقيق وواضح حيث يأتي هذا التطور مواكبة للحكومات الالكترونية ليسهل للناخب ويحفظ له حقه في اختيار من يراه مناسب بلا عمليات تزوير او غش.

■ نتمنى الاستقرار لكل الدول الصديقة.. وهذا ربيع ولعل وعسى أن نرى زهور الربيع

■ المواطن العماني واع ومدرك لأهمية المشاركة في اختيار من يمثله

عمانية تدلي بصوتها

وحول مشاركة المرأة في هذه الانتخابات قال المعشني «ان المرأة العمانية اخذت مكانها الباكر للمشاركة في هذه انتخاب اعضاء المجالس البلدية مشيرا الى ان هذا اليوم خصص لاستقبال الناخبين في سفارات عمان في دول مجلس التعاون الخليجي ومحافظتين المنتين في عمان.

واوضح المعشني ان عدد الناخبين المسجلين في القيود الانتخابية وصل الى حوالي 550 الف ناخب في جميع ولايات ومحافظات السلطنة وسيدلون بأصواتهم في الـ22 من الشهر الجاري.

وبين ان استعدادات السفارة لاجراء هذه الانتخابات تمت منذ فترة وتم ابلاغ العمانيين المقيمين في الكويت عن طريق الاعلانات في الصحف اليومية وفي السفارة ليتمكنوا من اختيار من يرونه مناسبا لتمثيلهم في المجالس البلدية.

وذكر ان للمجالس البلدية في السلطنة دورا كبيرا في العملية التنموية وذلك من خلال الادلاء بآرائهم وتوصياتهم ومقترحاتهم في الجوانب الخدمية والتنموية كافة والمشاركة في وضع الخطط الخمسية في نطاق المحافظة العمانية ضمن حدود السياسة العامة للدولة وخططها التنموية. واعرب السفير المعشني عن تمنياته بنجاح هذه العملية الانتخابية وان يتمكن كل مواطن عماني مقيم على ارض الكويت من الادلاء بصوته والمساهمة في تنمية بلده وان تنعم سلطنة عمان وجميع دول مجلس التعاون الخليجي بالاستقرار والامن وتحقيق مزيد من الازدهار والتنمية لشعوبها على جميع الصعد.

■ عدد الناخبين بالقيود الانتخابية وصل إلى حوالي 550 ألف ناخب في جميع الولايات

■ لتنعم سلطنة عمان وجميع دول مجلس التعاون الخليجي بالاستقرار والأمن

واضاف ان السفارة وبتوجيهات من الحكومة العمانية قامت بفتح ابوابها للناخبين العمانيين من المقيمين والدارسين في المؤسسات التعليمية الكويتية منذ الصباح في عدة محاقل بتعزيزها للتنمية من خلال تبوؤها عدة مناصب من وزيرة وسفيرة وعضوة مجلس شورى بحيث انها اخذ نصيبها في هذا العهد الزاهر».

الفال كاميف على انتخابات البلديات في عمان

أبناء السلطنة يتوافدون على السفارة للإدلاء بأصواتهم

أبرزها الحريات والبدون والعمالة والمرأة

«المقومات»: نقرع الجرس لعلاج 8 قضايا حقوقية مهمة

قرعت الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان المقومات جرس الإنذار إلى ضرورة معالجة 8 قضايا حقوقية في غاية الأهمية على رأسها قضايا الحريات والبدون والعمالة والمرأة.

وجاء في بيان الجمعية مايلي:بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان فان الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان تؤكد على رسالتها في حماية حقوق الإنسان في دولة الكويت وفق رسالتها المتمثلة في العناية بحقوق الإنسان وتأصيلها من منظور الشريعة الإسلامية، وتصدر هذا البيان لقرع الجرس حول أهم القضايا الحقوقية التي يجب على السلطتين التنفيذية والتشريعية والمجتمع المدني العمل على معالجتها بكل الأدوات الممكنة.

الحريات العامة: نشعر بمزيد من القلق بشأن ملف حرية الرأي والتعبير لا سيما فيما يتعلق بملاحقة المدونين والمغردين على مواقع التواصل الاجتماعي ومراقبة وحجب بعض المواقع الالكترونية وإغلاق بعض الصحف ويتزايد قلقنا مع تحول العنف والقمع كمنهجية تسير عليها الحكومة اثناء التعامل مع المسيرات والاعتصامات السلمية وهي مكفولة بكل المواثيق الدولية.

قضية «البدون»: ترى الجمعية أن مشكلة عديمي الجنسية مشكلة الإنسانية الأكبر والأكثر نزقا لذا يتطلب الأمر فيها من حكومة دولة الكويت أن تعمل بشكل تشريعي وواقعي يكفل حل قضية البدون حقوقيا وإنسانيا بشكل جذري ونهائي والسماح لهم بالتعبير السلمي وعدم قمعهم أو التعسف مع فعالياتهم السلمية.

حقوق العمال وإلغاء الكفيل والاتجار بالبشر: رغم إقرار قانون العمل بالقطاع الأهلي رقم 2010/6، إلا أنه لا تزال هناك الكثير من الانتهاكات بحق العمالة الوافدة، كتجارة الإقامات وتأخير الأجور وحجز الجواز ومنع الإجازات وعدم توفير أدوات الأمن والسلامة وذلك بسبب ضعف مراقبة آليات تنفيذ القانون.. وتأمل الجمعية، الإسراع في تطبيق المادة التاسعة من قانون العمل والتي تقضي بإنشاء الهيئة العامة للقوى العاملة لتكون النواة الأولى لإلغاء نظام الكفيل وتشدد على سن قانون خاص لتجريم الاتجار بالبشر لسد كل الثغرات ومنع الانتهاكات.

■ نشعر بمزيد من القلق بشأن ملف حرية التعبير لا سيما فيما يتعلق بملاحقة المدونين والمغردين

أوضاع العمالة المنزلية: لا يوجد حتى اللحظة قانون خاص بهم يوفر حقوقهم أو العامل المنزلي عموما، تتمثل في سوء المعاملة وعدم دفع الرواتب والإجبار على العمل لساعات طويلة تصل إلى 18 ساعة يومياً، ودون أي أجازات كما أن عدد غير قليل من مكاتب الخدم بالكويت، يقع في العديد من الانتهاكات بحق العمالة المنزلية لا سيما وأن الواقع يبين تورط العديد من هذه المكاتب في المتاجرة بعاملات المنازل وخاصة المسترجعات منهن.

مساواة المرأة مع الرجل، فإنه من المشاهد أن المرأة الكويتية، لا زالت تواجه العديد من الصعاب فيما يخص الحصول على كافة حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا تخالف الشريعة، ولا يزال قانون الحقوق المدنية والاجتماعية حبيس الأدراج. وتأمل الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان، أن يتم الانتهاء من إقرار القانون وإصداره في القريب العاجل.

كما أنه لا زالت النساء الكويتيات محرومات من الحق في منح الجنسية لأبنائهن أسوة بالرجال، كما أنه لا يحق للمرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي أن تمنح الجنسية الكويتية لزوجها رغم أن القانون يمنح جنسية الزوج الكويتي لزوجته غير الكويتية بعد 5 سنوات من التقدم بطلب للحصول على الجنسية الكويتية، ودون شرط العمل.

العناية والخدمات الطبية تشير بعض الدراسات المنشورة أن سعر الدواء في الكويت مبالغ فيه، فالموظف الحكومي الكويتي، قد يضطر إلى دفع ما يتراوح بين 3 و8 أيام من راتبه لشراء علاج نموذجي، فضلاً عن المعاناة الصحية للوافدين ، فعلى الرغم من أن نص القانون أعطى الوافدين المشمولين بنظام الضمان الصحي، تغطية للخدمات الطبية والصحية الأساسية، سواء التشخيصية أو العلاجية، إلا أن النظام الحالي، لا يزال يلزم الوافد بدفع أغلب مبالغ الفحوصات الطبية اللازمة للتشخيص، فمثلا يدفع مبلغ 75 دينارا لقسطرة القلب أو 90 دينارا للرنين المغناطيسي، ومبالغ أخرى مختلفة للعديد من التحاليل الطبية.

مساعدات نقدية وعينية من الشعب الكويتي للاجئين السوريين في الأردن

عمان - «كونا»: وزعت مؤسسات خيرية كويتية على الأسر السورية اللاجئة الى الأردن تبرعات نقدية وعينية مقدمة من الشعب الكويتي لمساعدة هذه الإسر على تجاوز اثار المحنة التي تتواصل في بلدهم منذ شهر مارس عام 2011. وشارك في حملة التوزيع التي شملت اسرا سورية تعيش في العاصمة عمان وفي منطقة الظليل القريبة من مدينة الزرقاء «شرق» رئيس جمعية الرحمة العالمية بدر بو رحمة ورئيس مشروع الشفيع لتحفيظ القرآن الكريم الشيخ الدكتور خالد القصار وعضو مجلس ادارة جمعية الاصلاح الاجتماعي «مكتب الاردن» الشيخ صالح الفقيه.

وقال بورحمة في تصريح «كونا» ان الحملة التي توزع التبرعات تحت عنوان «انصار» تهدف الى مناصرة الاشقاء السوريين المتكوبين ضمن عدة حملات اختتمت لهذا العام بالحملة التي انتهت الليلة الماضية وشتملت مساعدة معنوية ومادية مقدمة من الشعب الكويتي الى الاشقاء المتضررين السوريين. واضاف بورحمة ان الجمعية نظمت حتى الان 25 حملة اغاثة شملت اللاجئين السوريين في لبنان وتركيا معربا عن امله ان تنتهي ازمة الشعب السوري في القريب العاجل. وتواصل الفعاليات الشعبية الكويتية تقديم العون المادي والمعنوي للاجئين السوريين من خلال جميعات خيرية كويتية تنقل المساعدات.

جانب من توزيع المساعدات على اللاجئين السوريين